

Corporate Governance and Risk Disclosure in Islamic Banks: Evidence from Jordan

الحوكمة المؤسسية والإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية: أدلة من الأردن

Hasan Al-Shatnawi^{*1}

¹Irbid National University, Irbid, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 02 Dec 2018

Accepted 11 Feb 2019

Published 01 Jul 2020

*Corresponding author:

Irbid National University, Irbid, Jordan.

Email: hsnshatnawi@gmail.com.

Abstract

This study aimed to test the impact of corporate governance on risk disclosure levels in Jordanian Islamic banks. It analyzed the content of financial reports from Jordanian Islamic banks listed on the Amman Stock Exchange during the period from 2012 to 2017. The effects of corporate governance and various control variables on risk disclosure were measured using Ordinary Least Squares (OLS) regression analysis. The results showed that the risk disclosure level in Jordanian Islamic banks is 66.8%. Moreover, board independence, CEO-Chairperson separation, audit committee effectiveness, ownership concentration, and institutional ownership have a significant impact on risk disclosure levels in financial reporting. Finally, the results indicated that board size, Shari'a Supervisory Board size, and financial leverage do not significantly affect risk disclosure levels, whereas the bank's size and profitability do have a significant effect.

Keywords: Corporate Governance, Risk Disclosure, Jordanian Islamic Banks.

الملخص

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر الحوكمة المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى للتقارير المالية للبنوك الإسلامية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square-OLS) لدراسة التأثير المشترك لحوكمة الشركات ومتغيرات الرقابة على الإفصاح عن المخاطر. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية بلغ ٦٦,٨٪، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة، الفصل في المهام، فعالية لجنة التدقيق، ملكية كبار المستثمرين، والملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية. بينما لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة، وحجم مجلس هيئة الرقابة الشرعية على مستوى الإفصاح عن المخاطر. أما فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة توصلت النتائج إلى أن حجم البنك وربحية البنك كان له تأثير على مستوى الإفصاح عن المخاطر، بينما لا يوجد تأثير معنوي للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

يعتبر الاقتصاد إحدى الدعائم الأساسية لأي دولة، حيث تقاس قوة الدولة من خلال كفاءة اقتصادها، وتعتبر البنوك إحدى الأركان الأساسية لأي اقتصاد، ويتم التعبير عن أعمال ونتائج وإسهامات تلك البنوك في الاقتصاد من خلال التقارير المالية والتي يجب أن تعكس أعمال البنوك بشمولية ودقة وشفافية، وهو ما يعرف بمفهوم الإفصاح (قاسم، ٢٠١٧: ١). وأثبت سنن الحياة والكون إلا أن تكون المخاطر داخلية في الاقتصاد كما تدخل في كل مناحي الحياة المختلفة، فالمخاطر يشكل تحدياً للاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي على السواء. والمصارف اليوم هي عصب الاقتصاد، لذلك لجأت المصارف باختلاف أنواعها للإفصاح عن المخاطر والذي يعد أمراً هاماً في البنوك، كون المخاطر التي تواجهها البنوك هي جزء متأصل من طبيعة عملها (جرادات والعاني، ٢٠١٨: ١). مما دعت الحاجة إلى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية ومن هذه الإفصاحات: الإفصاح عن المخاطر المالية كمعدلات الفائدة، معدلات الصرف، ومخاطر السيولة؛ المخاطر التشغيلية كعدم رضا العملاء، ضعف الخدمة المقدمة؛ أخطار النزاهة كالأفعال غير القانونية، وإدارة الأرباح؛ والمخاطر الاستراتيجية كالمخاطر المتعلقة بالصناعة والمنافسين (Linsley & Shrivs, 2006; Al-Maghzom, et al., 2016).

وأدى إفلاس العديد من الشركات العالمية كشركة Enron و WorldCom في السنوات الأخيرة إلى انخفاض الثقة في التقارير المالية. ولذلك ظهرت الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث لتنظم العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح. وتعد الحاكمية المؤسسية عامل أساسي في كسب ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، وتساعد في تجنب المشاكل المحاسبية والمالية، وتعزز وتدعم استمرار أنشطة المؤسسات العاملة في الاقتصاد، كما أنها تعمل بشكل عام على تحقيق التنمية. وبالتالي فإن الوعي بمفاهيم الحاكمية المؤسسية وآلياتها في المصارف الإسلامية يؤدي إلى تحقيق الشفافية والعدالة في التقارير المالية، كما أنها تمنح حق مساءلة الإدارات، والحد من مشكلة الفساد المالي والإداري، كما أنها تقلل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ليزيد من كفاءة أدائها، وبالتالي تعظيم قيمتها (عنانبه، ٢٠١٨؛ النجار، ٢٠١٥).

ويعتبر تطبيق الحاكمية المؤسسية والالتزام بالياتها من أهم الطرق التي أصبح تتجه لها البنوك لما لها دور فعال في تقليل المخاطر البنكية، ولهذا، أظهرت العديد من الدراسات إلى أن الإفصاح عن المخاطر يساعد المستثمرين على تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية وتوقع الأرباح للبنك. بالإضافة إلى زيادة درجة تفهم وإدراك المعلومات بين معدي التقارير المالية ومستخدميها. وبذلك تتضح أهمية البحث من خلال محاولته تحديد درجة الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للبنوك الإسلامية الأردنية، وتقديم دليلاً من البيئة الأردنية عن أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية.

١,١,١ الإطار النظري

الحاكمة المؤسسية والبنوك الإسلامية

أنّ الحاكمية المؤسسية قد ظهرت منذ ظهور الشركات المساهمة العامة ونظرية الوكالة، فالعلاقة بين المساهمين، وبين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والجهات ذات الرقابة، والإجراءات التي تحكمها، موجودة منذ القدم، وليس كما تم ربط ظهورها بحدوث الأزمات المالية فقط. وتعود جذور الحاكمية المؤسسية إلى اللذين تناولا موضوع فصل الملكية عن الإدارة، وذلك من خلال تسليط الضوء على المشاكل التي تحصل نتيجة فصل الملكية عن الإدارة، ومدى قدرة الممولين على كشف أداء المديرين بخصوص عدم هدر رأس المال، وأن أعضاء مجلس الإدارة لا يستخدمون سلطتهم في تعظيم منافعهم الخاصة (الكردي، ٢٠١٧).

ومن أهم ما يؤسس شرعاً لموضوع حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، مبدأ المساءلة أمام الله والناس عن الالتزام بحقوق الله وحقوق الناس، وهذا مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته". وكذلك مبدأ التزام أحكام الإسلام في جميع نواحي الحياة بما فيها المعاملة. ومن بين الأدلة الإرشادية المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، نصوص تتعلق بتوثيق العقود، وتحريم الغرر، والجهالة، وجوب الوفاء بالعقود، وتحريم الخيانة

والغش والاحتيال، وتحريم الرشوة، وغيرها من المبادئ التي تناولتها آيات صريحة وأحاديث مأثورة. والحوكمة نقل لهذه المبادئ والقيم من إطار التأسيس النظري، إلى إيجاد آلية تضمن إعمالها ضمن التدابير المؤسسية والتنظيمية (بوهراوة وبوكروشة، ٢٠١٥).

وتم تعريف الحاكمية المؤسسية وفقا للتعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية لسنة ٢٠١٦ بأنها النظام الذي يوجه ويدار به البنك والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين وأصحاب حسابات الاستثمار، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية. بينما عرف (بوهراوة وبوكروشة، ٢٠١٥) الحاكمية في المصارف الإسلامية: مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشراف شرعي فعال ومستقل يعتمد على التدقيق الداخلي ونشر المعلومات والمراجعة الشرعية والإعلان الصريح للقوائم المالية أما (فريد وانصاف، ٢٠١٧) فعرفها بأنها النظام الذي تدار به المصارف الإسلامية إدارة رشيدة لتوفير أهم المصالح وحماية الحقوق لكافة الأطراف المرتبطة والمعلومات والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية بما يحقق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لمصرف نفسه وتحقيق النمو الاقتصادي العام في المجتمع. أما (عنانبه، ٢٠١٨) فعرفتها بأنها مجموعة من القواعد والأساليب التي تدار بها المؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من مدى التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بما يحقق الشفافية والعدالة والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للمنظمة والمجتمع.

لذلك فإن الحوكمة من منظور إسلامي تعني أن العمل الإداري في الإسلام له مقومات عقائدية قائمة على العقيدة الإسلامية تضع لها قيودا ومحددات، وترسم لها طريقا يحكم سلوك القائد الإداري والمنظمة والأفراد العاملين فيها سواء في علاقاتهم ببعضهم البعض أو علاقاتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها عن الأجزاء الأخرى (ناصر وأبن زيد، ٢٠١٣).

وعليه تظهر أهمية الحاكمية المؤسسية في أنّ التطبيق الجيد لها يخفّض من المخاطر التي تواجه البنوك، وبالتالي يساعدها على الاستمرارية والمنافسة، وتحسن في قيمة أسهمها. ويساعد التطبيق الجيد على مواجهة التحديات في بيئة الأعمال الحديثة، وتحسين الأداء والربحية، وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات، وتعزيز الثقة من خلال تقوية علاقات المساهمين بالبنك. ويساعد في تحقيق مستوى عال من الشفافية والإفصاح (Tofana, et al., 2015؛ السراطوي، ٢٠١٥).

الإفصاح عن المخاطر

إن سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي دولة تعتمد على مدى سلامة الجهاز المالي وبالأخص سلامة الجهاز المصرفي، حيث أصبحت الصناعة المصرفية تركز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك في ظل انفتاح الصناعة البنكية على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر والإفصاح عنها من أجل المحافظة على قوة وسلامة هذا الجهاز لخدمة الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة إدارة العمليات المصرفية. وبالتالي فإن الإفصاح عن المخاطر يتضمن جميع أنواع المعلومات والبيانات المالية المفصّل عنها التي تتناول حالات عدم التأكد في الأعمال (إيمان، ٢٠١٦).

ولذلك نالت إدارة المخاطر اهتماما متزايدا من البنوك في ظل البيئة التنافسية العالمية الحالية، وذلك للتحوّل بطريقة التعامل مع المخاطر في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمة المالية العالمية. إذ انتقلت المؤسسات من التعامل مع إدارة المخاطر من أسلوب فردي وغير مخطط إلى منظور شامل يركز على جميع المخاطر المحتملة، استناداً إلى إطار منهجي منظم، وهو ما أطلق عليه إدارة مخاطر المشروع (ERM)، لذلك تعتبر السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر، وذلك من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن أصحاب المصالح من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، والتنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك واتخاذ القرارات الاستثمارية والأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك (الشعراوي، ٢٠١٧: ٢؛ حماد، ٢٠٠٧).

وأدى إفلاس العديد من الشركات العالمية كشركة WorldCom و Enron في السنوات الأخيرة إلى انخفاض الثقة في التقارير المالية، مما حفز المنشآت لزيادة الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية لتعزيز الثقة فيها، وأكد ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال إصداره (IFRS 7) والذي تضمن الزام الشركات بالإفصاح عن المخاطر، وبالتالي يساعد الإفصاح

الكافي والملائم في التقارير المالية للبنوك عن المخاطر أصحاب المصالح على تقدير وتوقع المخاطر مما يساعدهم في اتخاذ القرارات بشكل سليم (Cole & Jones, 2005؛ النجار، ٢٠١٥).

وعليه تشير المخاطر إلى حالة عدم التأكد التي تصاحب تحقق العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها في المستقبل سواء من حيث توقيتها وقيمتها وانتظامها، وبالتالي تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المالية وغير المالية منها: أخطار الائتمان، أخطار تغير أسعار الفائدة، مخاطر السياسات المحاسبية، مخاطر التحوط للمشتقات المالية، مخاطر السمعة، مخاطر الأدوات المالية، مخاطر الاحتياطات، مخاطر تنظيمية، مخاطر السيولة، مخاطر الامتثال، ومخاطر التشغيلية وغيرها. لذلك يعتبر الإفصاح عن المخاطر من أحد أهم أنواع الإفصاح لأسباب عديدة منها، يساعد الإفصاح عن المخاطر في إظهار المخاطر الحالية والمحتملة التي تواجه البنوك أثناء سير العمل، وتساعد في الحد من مشكلات عدم تناسق المعلومات والبيانات مما تنعكس إيجاباً على قرارات الاستثمار والتمويل والسيولة. وعلي يعتبر الإفصاح عن المخاطر من الإفصاحات الهامة مما لها أثر في أصحاب المصالح على تقدير وتوقع المخاطر مما يساعدهم في اتخاذ القرارات بشكل سليم.

تحليل العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح عن المخاطر، واشتقاق فرضيات البحث

استقلالية مجلس الإدارة

تعتبر استقلالية المجلس، التي تقاس من خلال قسمة الأعضاء غير التنفيذيين، على عدد أعضاء مجلس الإدارة، من أهم المؤشرات المهمة لقوة الحاكمية المؤسسية. ويساعد وجود الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في المجلس على ضبط أداء الإدارة؛ للعمل في إطار مصلحة المساهمين، وتعظيم قيمة المنشأة؛ من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة (الكردي، ٢٠١٧؛ Dimitropoulos & Asteriou, 2010). وقد أكدت التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية لسنة ٢٠١٦ على أن العضو المستقل هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي الذي يكون مستقلاً عن الإدارة، وأن يكون ارتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته في مجلس الإدارة، فلا يكون من كبار المساهمين بالشركة أو له صلة قرابة معهم وألا يكون حاصلاً على ائتمان من البنك تزيد نسبته على ٥٪ من رأسمال البنك المكتتب به، وإن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية.

وأظهرت العديد من الدراسات، الدور المهم الذي تلعبه استقلالية مجلس الإدارة في تفعيل الحاكمية المؤسسية وبالتالي زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث أشارت دراسات (Abraham & Cox, 2007; Ntim, et al., 2013) إلى وجود علاقة إيجابية وذا أثر إحصائي بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، وتوصلت دراسة (Elshandidy & Neri, 2015) إلى أن استقلالية مجلس الإدارة يحسن مستوى الإفصاح عن المخاطر الاختياري في المملكة المتحدة ويحسن مستوى الإفصاح عن المخاطر الإجبارية في إيطاليا. أما دراسات كل من (Elzahar & Hussainey, 2012; Al-Shammari, 2014) فأشارت إلى وجود علاقة، ولكنها ليست ذات أثر إحصائي بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

وتشير دراسة (Adams & Ferreira, 2007) إلى أن الأعضاء الخارجيين أكثر استقلالية وموضوعية في مهامهم، مقارنة بالأعضاء الذين هم من داخل المنشأة؛ لأنهم مرتبطون بعمل الإدارة التنفيذية ويعتمدون عليها. بينما أشارت دراسة (Harris & Raviv 2008) إلى أن وجود أعضاء مستقلين خارجيين في المجلس قد يؤدي إلى خسائر، وذلك يعزى إلى أن هؤلاء الأعضاء ليست لديهم رغبة في إنجاز وظيفتهم الرقابية، وبالتالي لن يهتموا بتطبيق آليات الرقابة الهامة. وبذلك يمكن صياغة الفرض الأول على النحو التالي.

الفرضية الأولى

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.

الفصل بين المهام

يعتبر فصل منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة من الخصائص المميزة لمجلس الإدارة، وتحدث الازدواجية عندما يكون الرئيس التنفيذي (Chief

(Executive Officer (CEO) هو نفسه رئيس مجلس الإدارة وفي نفس الوقت. فالمدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يؤديان وظيفتين مختلفتين، حيث إن رئيس مجلس الإدارة مسؤول عن مراقبة وإدارة عمل البنك، بينما الرئيس التنفيذي مسؤول عن الإدارة اليومية للبنك، لذا من الأفضل عدم شغلها من قبل شخص واحد (Ntim, et al., 2013; مليجي، ٢٠١٤). وهذا ما أكدته التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية لسنة ٢٠١٦ أن لكل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مسؤوليات مختلفة، وبالتالي لتجنب أي تعارض في المصالح والمحافظة على الإشراف الفعال على الإدارة، يجب أن يشغل المنصبين شخصان مختلفان.

وأشارت دراسات (Ahmed & Henry, 2012؛ الكردي، ٢٠١٧؛ مليجي، ٢٠١٤) أن فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين أداء الشركة نتيجة الاستقلال في صنع القرار. بينما أشارت دراسات (Elzahar & Hussainey, 2012; Ntim, et al., 2013) إلى عدم وجود علاقة ذات تأثير إحصائي للفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في مستوى الإفصاح عن المخاطر. وعليه يتضح أهمية الفصل بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لحماية مصالح البنك والمساهمين، وضمان جودة التقارير المالية للشركة، وبذلك يمكن صياغة الفرض الثاني على النحو التالي.

الفرضية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصل بين المهام على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.

فاعلية لجان التدقيق

تعتبر لجنة المراجعة إحدى لجان مجلس الإدارة التي تتولى القيام ببعض مسؤوليات المجلس ومهمته مساعدة الإدارة في أداء مهامها الرقابية التي هي جزء أساسي من العملية الإدارية، وتلعب دوراً هاماً من خلال تحققها من إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، والتأكيد على زيادة الإفصاح والشفافية، وزيادة فعالية المراجعة الداخلية ودعم استقلالهم، لضمان سلامة ومصداقية و نزاهة التقارير المالية، من منطلق مسؤولياتها في فحص القوائم المالية (الكردي، ٢٠١٧؛ Barakat & Hussainey, 2013)، لذلك تعتمد جودة هذه اللجنة على هيكلها وخصائصها لذا فهي تحتاج إلى توفير عدد كاف من الأعضاء، من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية، ويتمتعون بالاستقلالية التامة، للقيام بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها. ووفقاً للمادة رقم (١٠) بند (أ) للتعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية لسنة ٢٠١٦، يجب على بنك أن تنشئ لجنة تدقيق على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين، وعلى أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو المجالات ذات العلاقة بأعمال البنوك الإسلامية.

وأشارت دراسة كل من (Barakat & Hussainey, 2013; Zhang et al., 2013) إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية واستقلالية لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح عن المخاطر، أما دراسات (Al-Shammari, 2014; Allini et al., 2016) أشارت إلى عدم وجود علاقة ذات أثر لفعالية لجنة التدقيق في تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر. وأشار دراسة (Elzahar & Hussainey, 2012) إلى عدم وجود علاقة ذات أثر لحجم لجنة التدقيق في جودة الإفصاح عن المخاطر، بينما أشارت دراسة (مليجي، ٢٠١٤) إلى أن فاعلية لجان المراجعة من حيث خبرة الأعضاء واستقلالهم ودورية اجتماعاتهم وحجمها المناسب، كان له تأثير موجب ومعنوي على مستوى الإفصاح في القوائم المالية. وبذلك يمكن صياغة الفرض الثالث على النحو التالي.

الفرضية الثالثة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.

حجم مجلس الإدارة

أشارت المادة رقم (٦) من التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية لسنة ٢٠١٦، يجب على البنك تكوين مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن أحد عشر عضواً، إلا إذا كان البنك مملوكاً من شخص واحد، ويجب ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء. ولم تتفق الدراسات على الحجم المثالي لمجلس الإدارة، كما لم تتفق حول تأثيرها على مستوى الإفصاح عن المخاطر، فقد أظهرت دراسات (Laux & Laux, 2009؛ صالح، ٢٠١٠؛ مليجي، ٢٠١٤) إلى أن حجم المجلس الكبير قد يكون أكثر فعالية نظراً

الخبرات بين أعضائه من خلال جمع عدد أكبر من المديرين ذوي الخبرة، وإمكانية تقسيم المجلس إلى لجان متخصصة لمراقبة ومتابعة أعمال إدارة الشركة، وصعوبة سيطرة الإدارة التنفيذية على المجالس الكبيرة. بينما أكدت دراسات (Chang & Sun, 2008؛ الكردي، ٢٠١٧) على أن حجم المجلس الكبير قد يكون أقل فعالية بسبب صعوبة التنسيق بين الأعضاء في هذه المجالس حيث يفترض كل عضو أن الأعضاء الآخرين سيقومون بواجبهم الرقابي كما يكون من الصعب الوصول إلى إجماع في المجالس الكبيرة.

وقد أشارت دراسات (Ntim, et al., 2013; Mokhtar & Mellett, 2013; Al-Shammari, 2014; Elshandidy & Neri, 2015; Allini, et al., 2016; Elzahr & Hussainey, 2012) إلى أن هناك علاقة ذات أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث كلما كان حجم المجلس أكبر، انعكس على زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر. وتعزى هذه النتيجة إلى قدرة المجلس على تحقيق الأهداف المرجوة، وتسمح المجالس ذات الحجم الكبير للمديرين بالتخصص داخل المجلس، ومراقبة أعمال إدارة الشركة. بينما توصلت دراسة (Guest, 2009) وجود علاقة سالبة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح والأداء. وبناء على تضارب نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين حجم المجلس ومستوى الإفصاح عن المخاطر يمكن صياغة الفرض الرابع على النحو التالي:

الفرضية الرابعة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.

ملكية كبار المستثمرين

أشارت المادة رقم (٢) من التعليمات المعدلة للحوكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية لسنة ٢٠١٦، أن من الجهات التي من الممكن أن تؤثر على قرارات الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من يمتلك نسبة من الأسهم تعادل (١٪) على الأقل من أسهم البنك، والذين يشار لهم بكبار المستثمرين. وتشير ملكية كبار المستثمرين إلى تركيز الملكية في يد عدد قليل من كبار المستثمرين حيث تمنحه الحق في المشاركة في قرارات الإدارة والرقابة على تصرفاتها (مليجي، ٢٠١٤: ١٦). وأشارت دراسة (عفيفي، ٢٠١١) إلى أن تركيز الملكية في يد كبار المساهمين له تأثير إيجابي على أداء الشركة طبقاً لنظرية الوكالة حيث يتوافر لهم الموارد الكافية التي تمكنهم من تحقيق الرقابة الفعالة على السلوك الانتهازي للإدارة. وأشارت دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٨) إلى أن وجود نسبة تشكّلت كبيرة في الملكية، ينتج عنه عدم وجود حافز لدى المساهمين لمراقبة أنشطة الشركة، مما يضعف مشاركة المساهمين في قرارات الإدارة أو سياساتها، كالإفصاح المحاسبي.

وأشارت دراسة (Mokhtar & Mellett, 2013) إلى أن تركيز الملكية في يد عدد قليل من كبار المستثمرين تعتبر من المحددات الرئيسية لممارسات الإفصاح عن المخاطر، أما دراسة (Zeineb & Mensi, 2018) توصلت إلى أن تركيز الملكية يؤثر في مستوى الإفصاح عن المخاطر وتحسين الكفاءة، وترتبط كفاءة البنك ومخاطره بشكل إيجابي. وبناء على تضارب نتائج الدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرض الخامس على النحو التالي:

الفرضية الخامسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة تركيز الملكية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.

الملكية المؤسسية

المؤسسات هي الشركات الرئيسية التي تستثمر في البنوك، كالبנק وشركات الاستثمار، وتعد ملكية المؤسسات أحد أهم أساليب الحوكمة الخارجية الفاعلة. وتمثل أداة رقابية على سلوك الإدارة، مما يترتب عليها زيادة جودة التقارير المالية (Feldmann & Schwarzkopf, 2003؛ الكردي، ٢٠١٧) وأشارت دراسة (عبيد، ٢٠١٠) إلى أن تركيز الملكية في يد مؤسسات كبيرة مثل البنوك، صناديق الاستثمار وغيرها يساعد في زيادة الرقابة على إدارة البنك والحد من تصرفاتها الانتهازية فضلاً عن التخفيف من حدة مشاكل الوكالة، ولعل ذلك يرجع إلى امتلاك هذه المؤسسات لحجم استثمارات ضخمة، وكذلك القدرات الفنية العالية والخبرة الكافية التي تمكنها من تحليل وتفسير معلومات القوائم المالية بكفاءة عالية وتكلفة أقل.

وتوصلت دراسات (Abraham & Cox, 2007; Ntim, et al., 2013) إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح عن المخاطر، بينما توصلت دراسة (Elzahr & Hussainey, 2012; Zhang, et al., 2013)

إلى عدم وجود علاقة بين الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح عن المخاطر. وبناء على تضارب نتائج الدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرض السادس على النحو التالي:

الفرضية السادسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.

هيئة الرقابة الشرعية

تتمثل الصفة الرئيسية للمصرف الإسلامي في ضمان التوافق مع الشريعة في جميع معاملاته وأنشطته. ولضمان حقوق أصحاب المصلحة، يقوم البنك بشكل عام بتكوين هيئة للرقابة الشرعية (Grais Pellegrini, 2006; Grassa, 2016). وهذا ما يتوافق مع المادة رقم (٩) من التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية لسنة ٢٠١٦، والتي تؤكد على أن يكون أحد مستويات الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية هيئة الرقابة الشرعي، والتي يتم تعيينها بناءً على توصية مجلس الإدارة وبتنسيب من لجنة الترشيح والمكافآت لمدة أربع سنوات، ومن أهم مهامها إبداء الرأي بمدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتعتبر هيئات الرقابة الشرعية أحد أركان العمل المصرفي الإسلامي باعتبار أن هذه الهيئات تمثل القرار الشرعي في المصارف الإسلامية بكل أبعاده الفكرية والاقتصادية والاجتماعية، وهو القرار الذي يحقق مصداقية هذه المصارف في شرعية معاملاتها (المناصير، ٢٠١٧).

وأشارت دراسة (Zeineb & Mensi, 2018) إلى أن حوكمة الشركات للمصارف الإسلامية من خلال حجم مجلس إدارة هيئة الرقابة الشرعية يؤثر في مستوى الإفصاح عن المخاطر وتحسين الكفاءة، وترتبط كفاءة البنك ومخاطره بشكل إيجابي. وتوصلت دراسة (عنانبه، ٢٠١٨) إلى وجود أثر معنوي لهيئة الرقابة الشرعية في جودة التقارير المالية، بينما أشارت دراسة (Grassa, 2016) إلى أن هيئة الرقابة الشرعية ترتبط سلباً مع التصنيفات الائتمانية للبنوك الإسلامية. وبالتالي اتضح ندرة الدراسات التي اختبرت تأثير هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح عن المخاطر، وبناءً على ذلك يمكن صياغة الفرض السابع على النحو التالي:

الفرضية السابعة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس هيئة الرقابة الشرعية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.

خصائص البنوك

تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر للبنوك الإسلامية العديد من المتغيرات ومن أهمها حجم البنك، الرافعة المالية، ونسبة الربحية، ولضبط العلاقة بين الحاكمة المؤسسية والإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية تم إدخال تلك المتغيرات في نموذج البحث. حيث تقيس درجة الرفع المالي مدى تعرض البنوك الإسلامية للمخاطر المالية، فمن خلال المحافظة على التوازن بين درجة المخاطرة المرتبطة بزيادة حجم الديون من جهة والانتفاع من مزاياها من جهة يتم الحد من الخطر التمويلي الناتج عن زيادة الديون (النجار، ٢٠١٣).

وتوصلت دراسات (Iatridis, 2008; Taylor, et al., 2010) إلى وجود علاقة إيجابية ذات تأثير إحصائي بين كل من الرافعة المالية والإفصاح عن المخاطر، حيث تؤدي زيادة ديون البنوك إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر. بينما توصلت دراسات (Linsley & Shrivs, 2006; Rajab & Handley, 2009; Allini, et al., 2016) إلى عدم وجود علاقة ذات تأثير إحصائي بين كل من الرافعة المالية والإفصاح عن المخاطر.

ويمثل حجم البنك أحد خصائصها والتي تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وكانت نتائج الدراسات السابقة متباينة في دراستها للعلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث توصلت دراسات (Linsley & Shrivs, 2006; Iatridis, 2008; Elzahar & Hussainey, 2012; Taylor, et al., 2010; Allini, et al., 2016) إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم المنشأة والإفصاح عن المخاطر، بينما توصلت دراسات (Hassan, 2009; Rajab & Handley, 2009) إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم المنشأة والإفصاح عن المخاطر. ويتوقع البحث وجود

علاقة إيجابية بين حجم البنوك الإسلامية ومستوى الإفصاح عن المخاطر، فكلما كان حجم البنك أكبر سوف يزيد من قدرتها على زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر.

وبمثل ربحية البنوك الإسلامية بالعائد المتحقق من الأصول المستثمرة في البنك ويعكس قدرة البنك على تحقيق عائد مرضي لأصحاب المصالح فيها. حيث أشارت دراسة (Al-Maghzom, 2016) إلى أن ربحية البنوك تعتبر من المحددات الأولية لممارسات الإفصاح عن المخاطر في البنوك السعودية المدرجة وتؤثر بمستوى الإفصاح عن المخاطر. وتسعى البنوك مع ازدياد ربحيتها إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية.

١,٢ الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات، والإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية، إلا أنه لوحظ وجود ندرة في الاهتمام بالعلاقة بينهما. حيث سعت دراسة (Zeineb & Mensi, 2018) إلى اختبار تأثير حوكمة الشركات للمصارف الإسلامية من خلال حجم مجلس إدارة هيئة الرقابة الشرعية، الفصل بين المهام، وهيكلة الملكية على الكفاءة والمخاطر في عينة من ٥٦ مصرف إسلامي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣. وفي دول مجلس التعاون الخليجي. وتم استخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، تحليل الحدود العشوائية (SFA)، و Z-score للتوصل إلى النتائج. وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات للمصارف الإسلامية من خلال حجم مجلس إدارة هيئة الرقابة الشرعية، الفصل بين المهام، وتركز الملكية يؤثر في مستوى الإفصاح عن المخاطر وتحسين الكفاءة، وترتبط كفاءة البنك ومخاطره بشكل إيجابي.

وهدف دراسة عبد الحكيم (٢٠١٧) إلى اختبار تأثير آليات الحوكمة على إدارة مخاطر السيولة ووصولاً لهذا الهدف قامت الدراسة أولاً بتحليل المؤشرات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة من خلال التحليل الوصفي لمؤشرات كلا من مكونات الأصول ومكونات الأصول السائلة ونسب القروض والودائع ومؤشرات الربحية ومؤشرات إدارة مخاطر السيولة واكتشاف مدى اختلاف البنوك في المؤشرات المتعلقة بإدارتها لمخاطر السيولة وفقاً لثلاث مستويات من الربحية وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي لآليات الحوكمة على تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك، وأن هيكل الحوكمة الموصى به هو زيادة نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارات البنوك، وعدم ازدواجية المدير التنفيذي، وزيادة مستوى الشفافية في البنوك، وأن هناك اختلاف لتأثير آليات الحوكمة وفقاً لخصائص كل بنك.

وسعت دراسة (Allini et al., 2016) إلى اختبار أثر مكونات مجلس الإدارة والخصائص الخاصة بالشركة على مستويات الإفصاح عن المخاطر في عينة من الشركات المدرجة في بورصة إيطاليا للسنوات المالية ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وكذلك عدم وجود علاقة ذات أثر إحصائي لفعالية لجنة التدقيق، والرافعة التشغيلية في تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر، بينما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم الشركة والإفصاح عن المخاطر. أما دراسة (أحمد، ٢٠١٦) هدفت إلى التعرف على دور آليات حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وذلك لتعزيز الثقة في المعلومات والبيانات الواردة في التقارير والقوائم المالية لكافة الأطراف المستفيدة، وذلك من خلال دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

وهدف دراسة (Al-Maghzom, 2016) إلى معالجة الفجوة الحالية في أدبيات الإفصاح من خلال التحقيق في الإفصاح عن المخاطر في اقتصاد نام (المملكة العربية السعودية). من خلال فحص مستويات الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية وغير الإسلامية المدرجة، بيان تأثير كل من الحوكمة المؤسسية والسمات الديموغرافية في مستويات الإفصاح عن المخاطر. وتم استخدام تحليل المحتوى اليدوي في عينة من البنوك المدرجة في بورصة السعودية للسنوات المالية ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تفصح عن معلومات مخاطر أقل من البنوك غير الإسلامية. كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الملكية الأجنبية واجتماعات لجنة التدقيق والتنوع بين الجنسين ومستويات التعليم والربحية هي المحددات الأولية لممارسات الإفصاح عن المخاطر في البنوك السعودية المدرجة.

بينما اختبرت دراسة (Elshandidy, et al., 2015) تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح عن المخاطر في كل من المملكة المتحدة وإيطاليا خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠م، تشير النتائج إلى أن عوامل الحوكمة تؤثر على قرارات الشركات البريطانية في الإفصاح عن معلومات المخاطر الاختيارية، في حين تؤثر عوامل الحوكمة على قرارات الشركات الإيطالية

بالإفصاح عن معلومات المخاطر الإلزامية. وأشارت النتائج إلى أن استقلالية مجلس الإدارة يحسن مستوى الإفصاح عن المخاطر الاختياري في المملكة المتحدة ويحسن مستوى الإفصاح عن المخاطر الإلزامي في إيطاليا، وكذلك وجدت الدراسة أن هناك علاقة ذات أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

وهدف دراسة (فرحان وعبدالقادر، ٢٠١٤) للتعرف على مبادئ الحوكمة المطبقة في المصارف الإسلامية وقياس مدى الالتزام بتطبيقها في المصارف الإسلامية اليمنية، وتمثلت عينة الدراسة ٤ مصارف إسلامية يمنية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق المصارف الإسلامية اليمنية الأربع لمبادئ الحوكمة متوسط، وأن هناك قصور في التطبيق لبعض الجوانب يتمثل في عدم توفر متطلبات الإفصاح والشفافية بالنسبة للعمليات المالية الإسلامية التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية. وهدفت دراسة (Ntim, et al., 2013) إلى اختبار تأثير آليات الحوكمة الداخلية على مدى جودة الإفصاح عن المخاطر في عينة من ١٦٩ شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١، وذلك خلال فترة ما قبل وما بعد الأزمة العالمية في علم ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المخاطر يكون على شكل بيانات غير مالية وتاريخية والأخبار الجيدة وبيانات نوعية. كما تشير النتائج إلى أن ملكية الفردية والملكية المؤسسية مرتبطة ارتباطاً سلبياً وتؤثر بمستوى الإفصاح عن المخاطر، لكن تنوع مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، والأعضاء المستقلين غير التنفيذيين مرتبطون بشكل إيجابي وتؤثر بمستوى الإفصاح عن المخاطر. وتوصلت هذه الدراسات إلى عدم وجود علاقة ذات تأثير إحصائي بين ازدواجية الدور التنفيذي والإفصاح عن المخاطر.

وهدف دراسة (Mokhtar & Mellett, 2013) إلى قياس مدى الإفصاح الإلزامي والطوعي عن المخاطر واختبار تأثير المنافسة وحوكمة الشركات وهيكل الملكية على ممارسات الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات المصرية. من خلال فحص عينة من ١٠٥ شركة مصرية مدرجة خلال عام ٢٠٠٧. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإلزامي عن المخاطر منخفضاً وبلغ نسبته (٢١,٥٧٪)، وكذلك بلغ مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر منخفض وبلغ في المتوسط ٢٦ جملاً مرتبطة بالمخاطرة. كما توصلت الدراسة إلى أن المنافسة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، حجم مجلس الإدارة، وتركيز الملكية، ونوع المدقق هي المحددات الرئيسية لممارسات الإفصاح عن المخاطر في مصر. وجدت أن هناك علاقة ذات أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة ونوع المدقق على مستوى الإفصاح عن المخاطر، بينما يوجد علاقة ذات تأثير سلبية بين ازدواجية دور المدير والإفصاح عن المخاطر الإلزامي.

وهدف دراسة (Barakat & Hussainey, 2013) إلى اختبار التأثيرات المباشرة والمشاركة لحوكمة البنك، ولوائحه، والإشراف على جودة الإفصاح عن المخاطر في الصناعة المصرفية، في عينة من ٨٥ بنكاً أوروبياً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التي لديها نسبة أعلى من أعضاء مجالس الإدارة المستقلين، وأعضاء غير تنفيذيين، ولجنة التدقيق الأكثر فعالية، وتعمل بموجب أنظمة تروج للمنافسة المصرفية تحسن من مستوى الإفصاح عن المخاطر. وبالتالي توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة وفعالية لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

وهدف دراسة (الهنيني وحيمور، ٢٠١٣) إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية، حيث تمثل مجتمع الدراسة في المصارف الإسلامية الأردنية الثلاثة وهي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، وبنك الأردن دبي الإسلامي. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم الاستبانة اللازمة وتوزيعها على عينة الدراسة البالغة ٥١ مستجيباً في المصارف الإسلامية الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى أنه تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل، ومبادئ الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، كما تلتزم بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها، ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون في المصارف الإسلامية الأردنية بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم، وتوفير الشفافية والإفصاح بالمعلومات المنشورة، والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

وهدف دراسة (Elzahar & Hussainey, 2012) إلى اختبار محددات الإفصاح عن معلومات المخاطر السردية في التقارير المرحلية في عينة من ٧٢ من الشركات في المملكة المتحدة. وتم استخدام تحليل المحتوى البدوي لقياس مستوى الإفصاح عن معلومات المخاطر في هذه التقارير. كما تم استخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى لاختبار تأثير الخصائص الخاصة بالشركة وآليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح السري عن المخاطر. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة

إيجابية بين حجم الشركة والإفصاح عن المخاطر، بينما لا يوجد علاقة ذات أثر إحصائي بين كل من الملكية المؤسسية، حجم مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، وازدواجية الدور التنفيذي ومستوي الإفصاح عن المخاطر، أما استقلالية مجلس الإدارة فهناك علاقة مع مستوى الإفصاح عن المخاطر، ولكنها ليست ذات أثر إحصائي.

١,١,٣ التعليق على الدراسات السابقة

في حدود إطلاع الباحث وبناءً على نتائج الدراسات السابقة يخلص الباحث إلى ما يلي:

١. كانت نتائج الدراسات السابقة متباينة فيما يتعلق بأثر الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر، فهناك دراسات توصلت إلى أثر إيجابي، وأخرى توصلت إلى أثر سلبي وأخرى لم تتوصل إلى وجود أثر بينهما. ويرجع الباحث سبب اختلاف النتائج إلى اختلاف أساليب قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر، وآليات الحاكمية المؤسسية، بالإضافة إلى اختلاف بيئات التطبيق.
٢. يتضح من الدراسات السابقة مدى أهمية تطبيق الحوكمة وفقاً للمنهج الإسلامي في المصارف الإسلامية حتى يمكن إعداد تقارير دقيقة عن أنشطة المصارف وطبيعتها الإسلامية والتعامل مع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية والتي تختلف عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية نظراً لارتكاز المصارف الإسلامية على عمليات المشاركة والمربحة بدلاً من الفائدة الثابتة.
٣. تم إضافة بعض متغيرات الرقابة والمتمثلة في حجم البنك، الرافعة المالية، وريحية البنك، من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل وهو لم تتطرق له الدراسات السابقة.
٤. يُعد البحث الحالي امتداداً للدراسات السابقة، إلا أنه يتسم بتطوير منهجية البحث من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية وعلى سلسلة زمنية أحدث كما أنه تم تطبيق مقياساً مناسباً في قياس متغير الإفصاح عن المخاطر وبلاستناد إلى دراسة (Al-Maghzom, 2016).
٥. لذلك يرى الباحث أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية، وبالتالي هناك فجوة في البحث المحاسبي المتعلق بذلك في بيئة الأعمال الأردنية ويحاول الباحث تغطية جزء من هذه الفجوة بإجراء دراسة تطبيقية على التقارير المالية الخاصة في البنوك للفترة الزمنية (٢٠١٢ - ٢٠١٧).

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

يقوم جوهر عمل البنوك التجارية على أساس نظام الفائدة والإقراض، بينما تركز البنوك الإسلامية في قواعد عملها على نظام المشاركة المستمدة من ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، وبالتالي لا تتعامل هذه البنوك بالفائدة، ولطبيعة عمل المؤسسات المالية فإنها لا تخلو من المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها. وعليه، ونظراً للطبيعة المميزة لعمل البنوك الإسلامية جعلتها تتجاوز تشريعات وحدود العمل البنوك التجارية مما أدى إلى تعرضها لنوعين من المخاطر، النوع الأول أخطار تشترك فيها مع نظيرتها التجارية ناجمة عن طبيعة العمل المصرفي، والنوع الثاني تنفرد به نتيجة النهج الذي اتبعته لأداء نشاطها، لذلك سعت البنوك الإسلامية للبحث عن أساليب وطرق تحوطية تختلف عن النموذج التقليدي الذي لا يخدم طبيعة عملها (البديري، ٢٠١٧؛ بورقيبة، ٢٠١٥).

وتعتبر البنوك الإسلامية في الأردن ركناً اقتصادياً هاماً في عجلة التنمية الاقتصادية حيث تتميز بأنها أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار من المصارف التقليدية، وأنها أكثر كفاءة في توزيع النقود القابلة للاستثمار، وإنها تساهم بشكل مباشر في عدالة توزيع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار على المستثمرين، ويلعب تطبيق الحاكمية المؤسسية دور فعال في تقليل المخاطر البنكية، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في معرفة الأثر الناتج من تطبيق الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

٢,١ أسئلة الدراسة

وبناءً على ما سبق تظهر مشكلة البحث من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هو مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للبنوك الإسلامية الأردنية؟
٢. وهل يؤثر تطبيق الحاكمية المؤسسية من خلال (استقلال مجلس الإدارة، الفصل بين المهام، فاعلية لجان التدقيق، حجم مجلس الإدارة، ملكية كبار المستثمرين، الملكية المؤسسية، وهيئة الرقابة الشرعية) على مستوى الإفصاح عن المخاطر؟

٣. أهداف وأهمية الدراسة

٣,١ أهداف الدراسة

يتمثل الهدف من هذا البحث في قياس أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية (٢٠١٢ - ٢٠١٧). ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: -

١. التعرف على تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنوك الإسلامية الأردنية.
٢. تحديد أهمية الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.
٣. التعرف على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.
٤. التعرف على أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية من خلال (حجم المجلس، استقلال مجلس الإدارة، ملكية كبار المستثمرين، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، هيئة الرقابة الشرعية، وفاعلية لجان التدقيق) على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية.

الهدف من الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية. وسيتم إجراء القياس من خلال اختبار فرضيات البحث وبتطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة لبيانات البحث.

٣,٢ أهمية الدراسة

يمكن تقسيم أهمية البحث إلى:

١. **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية في توفير دليل ميداني على أهمية الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للبنوك الإسلامية الأردنية، وتحديد مستوى الإفصاح عن هذه المخاطر، وتقديم دليلاً من البيئة الأردنية عن أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية، حيث هناك قلة في الدراسات التي تناولت مشكلة البحث في بيئة الأعمال الأردنية.
٢. **الأهمية العملية:** للبحث من خلال كونها دراسة ميدانية اعتمدت على الأسلوب التحليلي للقوائم المالية، الأمر الذي سوف يعطي نتائج أكثر دقة في إبراز دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للبنوك الإسلامية، وتفعيل إلزام التشريعات والقوانين واللوائح الأردنية للبنوك المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن هذه المخاطر في تقاريرها المالية السنوية المنشورة بالبورصة، لما لها من تأثير على زيادة جودة التقارير المالية، ومما يساهم في ترشيد قرارات مستخدمي تلك التقارير.

٤. الطريقة والإجراءات

٤,١ منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى للتقارير المالية لقياس مستويات الإفصاح عن المخاطر وتطبيق الحاكمية المؤسسية في جميع البنوك الإسلامية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square-OLS) لدراسة التأثير المشترك لحوكمة الشركات ومتغيرات الرقابة على الإفصاح عن المخاطر" وسيتم تناول منهجية البحث من خلال عرض لأهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة البحث، وتعريف ووصف متغيرات البحث، وعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات البحث.

٤,٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع وعينة البحث في جميع البنوك الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة الزمنية ٢٠١٢- ٢٠١٧ وعددها ٣ بنوك عاملة في الأردن وفق دليل البنوك في الأردن (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٨)، وهي البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي (بنك الأردن دبي الإسلامي سابقاً). وتم الحصول على البيانات من خلال المواقع الإلكترونية للبنوك عينة البحث وهيئة الأوراق المالية. وقد بلغ حجم العينة النهائي ١٨ تقرير سنوي للأعوام ٢٠١٢- ٢٠١٧.

٤,٣ متغيرات الدراسة

١. **المتغير التابع: مستوى الإفصاح عن المخاطر:** لقياس المتغير التابع مستوى الإفصاح عن المخاطر، تم استخدام مؤشر الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الذي قدمه (Al-Maghzom, 2016) كدليل في تحديد المخاطر في التقارير السنوية، وتضمن المؤشر ما مجموعه ٦٦ بنداً توقع الباحث نشرها في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، والتي تم توزيعها على ١٠ فئات: السياسات المحاسبية، المخاطر المالية وغيرها، مخاطر المشتقات المالية والمخاطر العامة، الأدوات المالية، الاحتياطات، معلومات القطاعات، مخاطر الأعمال، الالتزام للوائح، خصائص مخاطر البنوك الإسلامية، والمعايير الإسلامية (انظر الملحق (١)). ولتقييم مستوى الإفصاح عن المخاطر استخدم الباحث مقياس ثنائي الاتجاه كما يلي:

- منح درجة (١) إذا تم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي للبنك.
- منح درجة (٠) إذا لم يتم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي للبنك.

وقام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحديد الفقرات التي قامت البنوك بالإفصاح عنها فعلاً، وباستخدام أسلوب غير الموزون والذي استخدم في دراسات عديدة (Omar, et. Al., 2014؛ جحجوح، ٢٠١٧) وقد استخدمت المعادلة التالية لحساب مؤشر الإفصاح عن المخاطر لكل بنك: مؤشر الإفصاح عن المخاطر = (عدد الفقرات التي تم الإفصاح عنها ÷ مجموع الفقرات التي من المتوقع أن يفصح عنها البنك وعددها ٦٦ بند) × ١٠٠ %. وتكون أقل نسبة إفصاح ٠ % إذا لم يفصح البنك عن أي من الفقرات المتعلقة بالمخاطر، ويكون الحد الأقصى هو ١٠٠ % إذا كان البنك أفصح عن جميع الفقرات.

المتغير المستقل: تطبيق الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية: تم الاعتماد على سبعة متغيرات لقياس تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنوك الإسلامية وهي: استقلالية مجلس الإدارة، الفصل بين المهام، فاعلية لجان التدقيق، حجم مجلس الإدارة، ملكية كبار المستثمرين، الملكية المؤسسية، وهيئة الرقابة الشرعية، وتم قياس هذه المتغيرات قياساً على دراسات (Grassa, 2016؛ Stergios, et al., 2013؛ Al-Maghzom, et al., 2016؛ عفيفي، ٢٠١١؛ مليجي، ٢٠١٤؛ الكردي، ٢٠١٧).

المتغيرات الرقابية: تشمل متغيرات الرقابة بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، وتمثلت في ثلاثة خصائص للبنك وهي حجم البنك، الرافعة المالية، ونسبة الربحية، وتم قياس هذه المتغيرات قياساً على دراسات (Al-Maghzom, 2016).

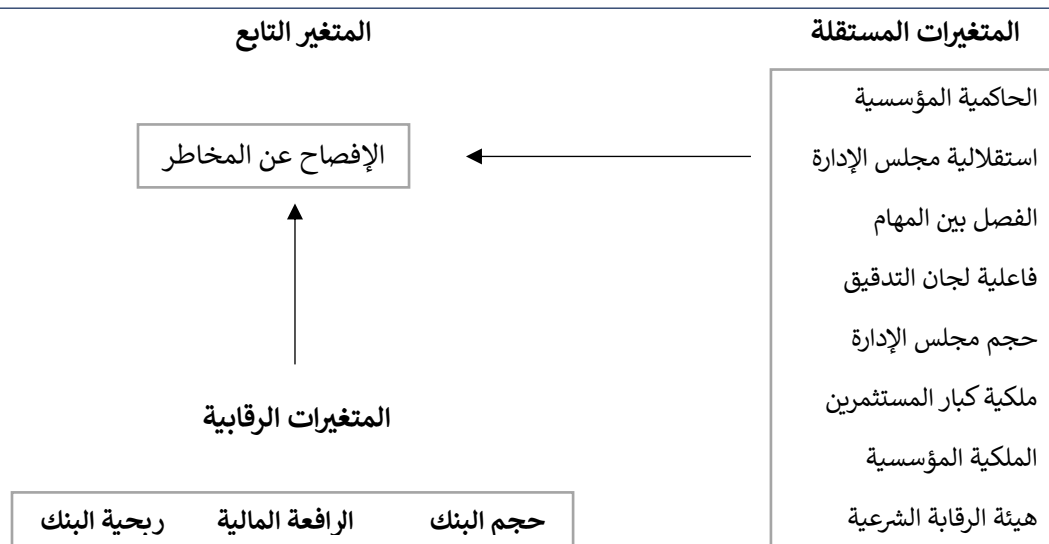
et al.,2016; Fooladi and Kolaie,2015؛ مليجي، ٢٠١٤؛ الكردي، ٢٠١٧). والجدول (١) يظهر التعريفات والمقاييس لجميع متغيرات الدراسة.

جدول (١): التعريف بمتغيرات الدراسة والمقاييس

التعريف	الرمز	المقياس
المتغير التابع:		
مستوى الإفصاح عن المخاطر	RD _{it}	تم استخدام مؤشر الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية
المتغيرات المستقلة		
استقلالية مجلس الإدارة	Brdind _{it}	تم قياسها من خلال قسمة عدد الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين) على عدد أعضاء المجلس الإدارة.
الفصل بين المهام	Dual _{it}	متغير وهمي يأخذ الرقم (١) إذا تم الفصل بين وظيفتي: رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، أو يأخذ الرقم (صفر) إذا لم يتم الفصل بينهما.
فاعلية لجان التدقيق	ACQ _{it}	مقياس مجمع لعناصر فاعلية لجان التدقيق (الاستقلال، والخبرة المالية، وحجم اللجنة، وعدد مرات اجتماعها) بحيث يتراوح ما بين (صفر) لا يتوافر أي عنصر من العناصر الأربعة إلى (٤) حسب مدى توافر تلك العناصر.
حجم مجلس الإدارة	BSize _{it}	تم قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة
ملكية كبار المستثمرين	Conceit	نسبة ملكية كبار المستثمرين التي تكون في حدود % ١ أو أكثر من رأس مال الأسهم.
الملكية المؤسسية	Instown _{it}	تم قياسها من خلال مجموع نسب ملكية المؤسسات.
هيئة الرقابة الشرعية	Shari'aBSize _{it}	تم قياسها من خلال عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
المتغيرات الرقابية		
حجم البنك	Size _{it}	يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام
الرافعة المالية	Levrg _{it}	يتم قياسها من خلال نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية العام
ربحية البنك	ROA _{it}	يتم قياسها من خلال نسبة إجمالي صافي الدخل إلى إجمال الأصول للبنك في نهاية العام

٤,٤ أنموذج الدراسة

بناء على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، تم تطوير نموذج لقياس أثر الحاكمية المؤسسية كمتغير مستقل على الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية كمتغير تابع، كما استخدمت الدراسة بعض متغيرات الرقابة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما يظهر في الشكل (١).



شكل (١): أنموذج الدراسة

وبناءً على ما سبق فقد تمت صياغة نموذج الدراسة حسب الآتي:

$$RDit = \beta_0 + \beta_1 Brdindit + \beta_2 Dualit + \beta_3 ACQit + \beta_4 BSizeit + \beta_5 Conceit + \beta_6 Instownit + \beta_7 Shari'a BSizeit + \beta_8 Levrgit + \beta_9 Sizeit + \beta_{10} ROAit + \varepsilon$$

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

اعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ثم وصف لبيانات الدراسة وانتهاء باختبار فرضياتها، وفيما يلي تحليل لهذه المراحل:

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

تم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومتغيرات الرقابة، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor-VIF) حيث يعد بمثابة مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة. فقد أشار كلٌّ من (مليجي، ٢٠١٤؛ البشير، ٢٠٠٣؛ Gujarati, 2009؛ Field, 2005) إلى أنّ الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (١٠)، يعني وجود مشكلة الارتباط الخطي. ويتضح من الجدول رقم (٢) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) ولذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديدده. وللتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم إجراء Durbin Watson Test وقد ظهرت قيمة المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة (D-W) (١,٩١)، وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (١,٥ - ٢,٥) والتي تمثل النتيجة المثلى، مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج. (Gujarati, 2009)

جدول (٢): نتائج اختبار التداخل الخطي والارتباط الذاتي

المتغيرات	Tolerance	VIF	المتغيرات	Tolerance	VIF
استقلالية مجلس الإدارة	٠,٦٠٧	١,٦٦٣	الملكية المؤسسية	٠,٧١٨	١,٣٥٧
الفصل بين المهام	٠,٦٦١	١,٥١٤	هيئة الرقابة الشرعية	٠,٥٤١	٢,٠٢٩
فاعلية لجان التدقيق	٠,٥٠١	١,٨٤١	حجم البنك	٠,٤٩٢	١,٩٥١
حجم مجلس الإدارة	٠,٦٢٤	١,٧٨٥	الرافعة المالية	٠,٧١٤	١,٦١٢
ملكية كبار المستثمرين	٠,٨١٢	٢,٢٥١	ربحية البنك	٠,٨٤٦	١,٦٢٤

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

بعد أن تحقق الباحث من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي تأتي المرحلة الثانية، والتي يتم فيها وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

جدول (٣): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	عدد المشاهدات	المتغيرات
٠,٠٤	٦٦,٨٪	٧٢,٧٪	٦٠,٦٪	١٨	مستوى الإفصاح عن المخاطر
٠,١٧	٥٩٪	٧٣٪	٤٠٪	١٨	استقلالية مجلس الإدارة
٠,٠٠	١	١	١	١٨	الفصل بين المهام
١,٠٠	٣	٤	٢	١٨	فاعلية لجان التدقيق
٣,٤٦	٩	١١	٥	١٨	حجم مجلس الإدارة
١٢,٣٠	٨٦,٦٩٪	١٠٠٪	٧٥,٧٢٪	١٨	ملكية كبار المستثمرين
١٤,٥٩	%٨٣,٥٠	%١٠٠	%٧٢,٢٧	١٨	الملكية المؤسسية
٠,٥٧	٣,٣٣	٤	٣	١٨	هيئة الرقابة الشرعية
٠,٣١	٩,٢٠	٩,٦٢	٨,٦٨	١٨	اللوائح والمبادئ لحوكمة البنك
٦,١٦	٨٨,٠٣	٩٢,٤٣	٧٣,٢٦	١٨	الرافعة المالية
٠,٣٩	٠,٩٣٨	١,٤٠٣	٠,٢٧٨	١٨	ربحية البنك

يعرض الجدول (٣) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتعلقة بثلاثة بنوك إسلامية مدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١٧-٢٠١٢)، حيث يتبين من الجدول رقم (٣) فيما يتعلق بالمتغير التابع مستوى الإفصاح عن المخاطر فقد بلغت أدنى نسبة (٦٠,٦ ٪) لبنك صفوة الإسلامي (بنك الأردن دبي الإسلامي سابقاً) في عام (٢٠١٢)، وبلغ أعلى نسبة لمستوى الإفصاح عن المخاطر (٧٢,٧ ٪) للبنك الإسلامي الأردني في عامي (٢٠١٥، ٢٠١٧)، وبلغ المتوسط لمستوى الإفصاح عن المخاطر (٦٦,٨ ٪)، وتظهر النتيجة أن هناك تقارب بنسب الإفصاح عن المخاطر بين البنوك الإسلامية في الأردن، وبالتالي لا تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Al-Maghzom, 2016) التي أشارت إلى وجود تباين بين نسب الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية السعودية.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة حيث يتبين من الجدول رقم (٣) ما يلي: أولاً، فيما يتعلق باستقلالية مجلس الإدارة، فقد بلغ متوسط نسبة استقلالية مجلس الإدارة (٠,٥٩)، وبانحراف معياري (٠,١٧)، وبلغت أكبر قيمة (٠,٧٣) في حين كانت أقل قيمة (٠,٤٠)، وهذا يدل على التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتحقيق شرط دليل الحوكمة المتعلقة بالاستقلالية حيث يجب أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين. ثانياً، وفيما يتعلق بالفصل في المهام، فقد بلغ المتوسط الحسابي (١)، وبانحراف معياري (٠,٠٠)، وهذا يدل على التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتحقيق شرط دليل الحوكمة المتعلقة بالفصل في المهام حيث يوجد فصل لمنصب المدير التنفيذي عن منصب رئيس مجلس الإدارة لجميع البنوك الإسلامية الأردنية. ثالثاً، فيما يتعلق بفاعلية لجنة التدقيق، فقد بلغ المتوسط الحسابي (٣)، وبانحراف معياري (١,٠٠) وهذه تشير إلى أن فاعلية لجان التدقيق أكثر من النصف. رابعاً، أما حجم مجلس الإدارة فقد بلغ المتوسط عنده (٥) عضواً، وبانحراف معياري (٣,٤٦)، وبلغت أكبر قيمة (١١) عضواً في حين كانت أقل قيمة (٥) أعضاء، وهذا يظهر التزام من قبل البنوك الإسلامية الأردنية بتحقيق شرط دليل الحوكمة المتعلقة بحجم المجلس، بحيث لا يقل عدد أعضائه عن أحد عشر عضواً إلا إذا كان البنك مملوكاً من مساهم واحد، وبالتالي بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة لكل من البنك الإسلامي الأردني وبنك صفوة الإسلامي أحد عشر عضواً، بينما كون البنك العربي الإسلامي الدولي مملوكاً من مساهم واحد وهو مجموعة البنك العربي بلغ عدد الأعضاء خمسة. خامساً، فيما يتعلق بملكية كبار المستثمرين فقد بلغ المتوسط الحسابي (٨٦,٦٩ ٪)، وبانحراف معياري (١٢,٣٠)، وبلغت أكبر قيمة (١٠٠ ٪)، في حين كانت أقل قيمة (٧٥,٧٢ ٪) وهذا يدل على وجود تركيز في الملكية بنسبة كبيرة، وعدم تشتتها بين المساهمين. سادساً، فيما يتعلق بالملكية المؤسسية فقد بلغ المتوسط الحسابي (٨٣,٥٠ ٪)، وبانحراف معياري (١٤,٥٩)، وبلغت أكبر قيمة (١٠٠ ٪)، في حين كانت أقل قيمة (٧٢,٢٧ ٪) وهذا يدل على ارتفاع نسبة ملكية المؤسسات، مما يكون لديها دور فاعل في الرقابة، ومشاركتها في اتخاذ القرارات. سابعاً، أما حجم هيئة الرقابة الشرعية فقد

بلغ المتوسط عنده، (٣,٣٣) عضواً، وبانحراف معياري (٠,٥٧)، وبلغت أكبر قيمة (٤) عضواً في حين كانت أقل قيمة (٣) أعضاء، وبلغ عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأردني (٤) أعضاء، بينما بلغ عدد أعضاء لكل من البنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة الإسلامي (٣) أعضاء.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة فإن متغير حجم البنك يتراوح من (٨,٨٦) إلى (٩,٦٢) بمتوسط (٩,٢٠) وتدل على إجمالي رأس مال البنوك يعتبر كبير جداً، وتراوح نسبة الرافعة المالية من (٧٣,٢٦) إلى (٩٢,٤٣) بمتوسط (٨٨,٠٣) وتعد هذه النسبة مرتفعة، وتدل على اعتماد هذه البنوك على تمويل أصولها عن طريق الالتزامات، وهو ما يمثل أساس عملها، وتراوح ربحية البنك من (٠,٢٧٨) إلى (١,٤٠٣) بمتوسط (٠,٩٣٨)، فنلاحظ من خلال أكبر وأقل قيمة وجود تفاوت بين أرباح البنوك الإسلامية من الممكن أن يكون سببها سمعة وانتشار البنك في الأردن.

اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square-OLS) في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر المتغير المستقل تطبيق الحاكمية المؤسسية على المتغير التابع الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية، ويعرض الجدول (٤) نتائج تحليل الانحدار.

جدول (٤): نتائج تحليل الانحدار

المتغيرات	Coef.	t- statistic	الدلالة الإحصائية Sig.
Cons.	β_0	-٨,٢٥	-٤,٢٢
استقلالية مجلس الإدارة	B1	١,٧٤	٩,١١
الفصل بين المهام	B2	- ٢,٢٤	١١,٢٥
فاعلية لجان التدقيق	B3	٢,٦٦	٩,٦٨
حجم مجلس الإدارة	B4	-١,٤٦	١,٦٦
ملكية كبار المستثمرين	B5	٣,٥٨	٨,٢٩
الملكية المؤسسية	B6	١,٨٥	٩,٩٣
هيئة الرقابة الشرعية	B7	٠,٨٢	١,٣٤
حجم البنك	B8	١,٨٦	٦,٦٤
الرافعة المالية	B9	٢,٣٢	١,٥٣
ربحية البنك	B10	- ٢,١٢	٦,٣٨
Extra Statistics			
Adj. R-sq = 0.66		F = 24.84	
No. of Observations = 18		Prof>F = 0.000	

تظهر النتائج أن قيمة (F) (٢٤,٨٤) وقيمة (F. sig = (٠,٠٠٠) وهو ما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية وذو دلالة إحصائية، كما أن قيمة Adjust (R^٢) تبلغ (٠,٦٦)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية، حيث إن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج. وبالتالي فإن تطبيق الحاكمية المؤسسية تؤثر إيجابياً في مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية، وهذا يشير إلى أن البنوك الإسلامية التي تتمتع بحاكمية مؤسسية جيدة، لديها قدره على تطبيق مستوى جيد من الإفصاح عن المخاطر، وتقديم تقارير مالية ذات مصداقية عالية، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه (Zeineb Mokhtar & Mellett, 2013; Mensi, 2018؛ أحمد، ٢٠١٦) حيث تؤثر الحاكمية المؤسسية في مستوى الإفصاح عن المخاطر وتحسين الكفاءة، وترتبط كفاءة البنك ومخاطره بشكل إيجابي. وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة كل على حدا على مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية تبين ما يلي:

أولاً، فيما يتعلق باستقلال أعضاء مجلس الإدارة فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار من خلال الجدول أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (١,٧٤) كما أن قيمة (Sig=٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (عبد الحكيم، ٢٠١٧؛ Elshandidy, et al., 2015; Barakat & Hussainey, 2013) والتي أشارت إلى أن الشركات التي لديها مجالس ذات استقلالية أعلى توفر مستوى أعلى من الإفصاح عن المخاطر. بينما لم تتفق هذه النتيجة مع

دراسات (Al-Shammari, 2014; Elzahar & Hussainey, 2012) والتي أشارت إلى عدم وجود تأثير لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

ثانياً، أما الفصل في المهام، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) سالبة (٢,٢٤ -) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0,000$) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي للفصل في المهام على مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية، وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Zeineb & Mensi, 2018; Mokhtar & Mellett, 2013) عبد الحكيم، ٢٠١٧ حيث أكدت على أن الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير وعدم ازدواجية أدوارهم يؤدي إلى تحسّن أداء الشركة والإفصاح عن المخاطر، بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسات (Ntim, et al., 2013; Elzahar & Hussainey, 2012).

ثالثاً، أما فيما يتعلق بفعالية لجنة التدقيق، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (٢,٦٦) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0,000$) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لفعالية لجنة التدقيق على الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية، وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث. وتتفق تلك النتيجة مع دراسات (Al-Maghzom, 2016; Barakat & Hussainey, 2013; Zhang, et al., 2013) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين فعالية واستقلالية لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح عن المخاطر، بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسات

(Allini, et al., 2016; Al-Shammari, 2014; Elzahar & Hussainey, 2012) التي أشارت عدم وجود علاقة ذات أثر لفعالية لجنة التدقيق في تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر.

رابعاً، فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) سالبة (-١,٤٦) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0,052$) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الرابع. وتتفق تلك النتيجة مع دراسات (Allini, et al., 2016; Elzahar & Hussainey, 2012) التي أشارت إلى عدم وجود أثر لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر، بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسات (Zeineb & Mensi, 2018; Elshandidy, et al., 2015; Ntim, et al., 2013; Mokhtar & Mellett, 2013) والتي أشارت إلى أن هناك علاقة ذات أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

خامساً، أما بالنسبة لملكية كبار المستثمرين، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (٣,٥٨) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0,000$) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لملكية كبار المستثمرين على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وهو ما يثبت صحة الفرض الخامس. وتتفق تلك النتيجة مع دراسات (Zeineb & Mensi, 2018; Ntim, et al., 2013; Mokhtar & Mellett, 2013) حيث إن زيادة ملكية كبار المستثمرين يؤدي إلى تخفيض التعارض في المصالح بين الأغلبية، وبالتالي تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر.

سادساً، أما بالنسبة للملكية المؤسسية، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (١,٨٥) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0,000$) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وهو ما يثبت صحة الفرض السادس. وتتفق تلك النتيجة مع دراسات (Abraham, et al., 2007; Ntim, et al., 2013) التي أشارت إلى وجود تأثير للملكية المؤسسية في جودة الإفصاح عن المخاطر، بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Elzahar & Hussainey, 2012) والتي أشارت إلى عدم وجود تأثير للملكية المؤسسية في الإفصاح عن المخاطر.

سابعاً، فيما يتعلق بحجم مجلس هيئة الرقابة الشرعية، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (٠,٨٢) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0,086$) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس هيئة الرقابة الشرعية على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض السابع. وتتعارض تلك النتيجة مع دراسة (عنانبه، ٢٠١٨; Zeineb & Mensi, 2018) التي توصلت إلى أن حجم مجلس إدارة هيئة الرقابة الشرعية يؤثر في مستوى الإفصاح عن المخاطر.

وبتحليل الباحث لعلاقة متغيرات خصائص الشركات (الرقابة) بالإفصاح عن المخاطر اتضح ما يلي: أولاً، فيما يتعلق بأثر حجم البنك، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن

معامل الانحدار (β) موجبة (١,٨٦) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0,000$) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وتتفق تلك النتيجة مع دراسات (Allini, et al., 2016; Elzahr & Hussainey, 2012) حيث توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم الشركة والإفصاح عن المخاطر، بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسات (Hassan, 2009; Rajab & Handley, 2009) والتي أشارت إلى عدم وجود علاقة بينهما.

ثانياً، فيما يتعلق بالرافعة المالية، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (٢,٣٢) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0,٧١$) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي للرافعة المالية للبنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Allini, et al., 2016; Rajab & Handley, 2009) التي أشارت إلى عدم وجود تأثير معنوي للرافعة المالية للبنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر. بينما لا تتفق مع دراسة (Taylor, et al., 2010) حيث أشارت إلى وجود علاقة ذات تأثير إحصائي بين كل من درجة الرافعة المالية ومستوى الإفصاح عن المخاطر. ثالثاً، أما الربحية فقد أظهرت أثراً معنوياً سالباً حيث كانت قيمة ($\text{Sig}=0,000$) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Al-Maghzom, 2016).

ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار كما يلي:

$$\text{RDit} = -8.25 + 1.74 \text{ Brdindit} - 2.24 \text{ Dualit} + 2.66 \text{ ACQit} - 1.46 \text{ BSizeit} + 3.58 \text{ Conceit} + 1.85 \text{ Instownit} + 0.82 \text{ Shari'a BSizeit} + 1.86 \text{ Levrgit} + 2.32 \text{ Sizeit} - 2.12 \text{ ROAit}$$

٥. نتائج الدراسة ومناقشتها

تتمثل أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي فيما يلي:

- من خلال الدراسة النظرية توصل الباحث إلى وجود طلب مستمر من مستخدمي البيانات على زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر التي تقدمها البنوك الإسلامية ضمن تقاريرها السنوية المنشورة.
- من خلال الدراسة النظرية توصل الباحث إلى أهمية تطبيق الحوكمة وفقاً للمنهج الإسلامي في المصارف الإسلامية حتى يمكن إعداد تقارير دقيقة عن أنشطة المصارف وطبيعتها الإسلامية والتعامل مع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية والتي تختلف عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية.
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن مستوى الإفصاح عن المخاطر بلغ حوالي (٦٦,٨٪)، وهذا يعني إن مستوى الإفصاح عن المخاطر مرتفع إلى حد ما، ويعزى ذلك التزام البنوك ببند الإفصاح عن المخاطر إلى وعي البنوك لأهمية الإفصاح عن المخاطر كعامل هام في جذب المودعين لدى البنوك وزيادة الثقة فيها، وكذلك حجية الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالزام البنوك بمتطلبات الإفصاح.
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية بأن تطبيق الحوكمة المؤسسية تؤثر إيجابياً في مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية، وتفسر ما نسبته ٦٦ ٪ من الاختلافات في مستوى الإفصاح عن المخاطر، وهذا يشير إلى أن البنوك الإسلامية التي تتمتع بحاكمية مؤسسية جيدة، لديها قدره على تطبيق مستوى جيد من الإفصاح عن المخاطر، وتقديم تقارير مالية ذات مصداقية عالية
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة، الفصل في المهام، فعالية لجنة التدقيق، ملكية كبار المستثمرين، والملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية.
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة، وحجم مجلس هيئة الرقابة الشرعية على مستوى الإفصاح عن المخاطر.
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة إلى أن حجم البنك كان له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح عن المخاطر، بينما لا يوجد تأثير معنوي للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر، أما فيما يتعلق بربحية البنك فقد أظهرت أثراً معنوياً سالباً على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

٦. التوصيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصى الباحث بما يلي:

١. حث أصحاب المصالح الاهتمام بالإفصاح عن المخاطر وذلك لما توفره من معلومات دقيقة تؤدي إلى تقليل حالة عدم التأكد المرتبطة بفرص النمو المستقبلية، وتعزيز الثقة بالتقارير المالية، وذلك من خلال توجيه اهتمامهم إلى كافة البنود الواردة في التقارير المالية، وعدم تركيزهم على الجوانب المالية فقط.
٢. تفعيل دور البنك المركزي في زيادة وعي البنوك ومستخدمي التقارير المالية بأهمية الإفصاح عن المخاطر، وخلق حوار دائم ومستمر ومشارك بين الشركة والمستثمرين بالبورصة وتلبية احتياجاتهم من المعلومات. والسعي إلى توحيد إجراءات وطرق الإفصاح عن المخاطر من قبل كافة البنوك.
٣. نوصي التوسع في دراسة الحاكمية المؤسسية وآلياتها في الإفصاح عن المخاطر على نطاق أوسع من خلال زيادة حجم العينة وسنوات الدراسة وإضافة المزيد من العوامل التي من المحتمل لها دوراً في الإفصاح عن المخاطر وإجراء دراسة على قطاعات أخرى.
٤. إجراء المزيد من الدراسات من خلال ربط الإفصاح عن المخاطر في جودة التقارير المالية، والقيمة السوقية، تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات، وكفاءة السوق المالي.

قائمة المراجع

- ملحق (١).

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- أبو الخير، مدثر طه. (٢٠٠٨). المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ٥٧ (١)، ٥٧-١.
- أحمد، عوض الحاج حسن. (٢٠١٦). دور آليات حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري: دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النيلين، السودان.
- البديري، علاء عواد كاظم. (٢٠١٧). إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة المنصورة، مصر.
- البشير، سعد. (٢٠٠٣). دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS. المعهد العربي للتدريب والبحوث، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد.
- بورقيبة، شوقي. (٢٠١٥). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية. *مجلة البحوث والدراسات الشرعية*، (٤).
- بوهراوة، سعيد، وبوكروشة، حليلة. (٢٠١٥). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، ٢ (جوان)، ١٠٥-١٢٠.
- جحجوج، محمد ماجد. (٢٠١٧). أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة ميدانية [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية، غزة.
- جرادات، عبد الله فهمي، والعاني، أسامة عبد المجيد. (٢٠١٨). التحوط المالي ودوره في الحد من المخاطر في المصارف الإسلامية الفلسطينية - دراسة ميدانية. المؤتمر الدولي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ١١-١٢ أبريل، عمان، الأردن.

- حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٧). *إدارة المخاطر (ط. ١)*. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع .
- السرطاوي، عبد المطلب محمد مصلح. (٢٠١٥). أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. *المجلة الأردنية لإدارة الأعمال*، ١١ (٢)، ٧٢٥-٧٠٥ .
- الشعراوي، حسام حسن محمود. (٢٠١٧). أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الإسكندرية، مصر .
- صالح، رضا إبراهيم. (٢٠١٠). العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ٢ (٢)، ٥١-١ .
- عبد الحكيم، صيام دينا. (٢٠١٧). أثر آليات الحوكمة على إدارة مخاطر السيولة: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي بمصر [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الزقازيق، مصر .
- عبيد، إبراهيم السيد. (٢٠١٠). دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية. *الندوة الثانية عشرة لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية*، جامعة الملك سعود .
- عفيفي، هلال عبد الفتاح. (٢٠١١). العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح - دراسة اختبارية في البيئة المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ١ (1)، ١٥٧-٢٤٣ .
- عنانبة، منال. (٢٠١٨). أثر أدوات الحاكمية الشرعية في جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة إربد الأهلية، الأردن .
- فريد، بوعبيد، وقسوري، إنصاف. (٢٠١٧). حوكمة البنوك كأداة للرقابة الداخلية بالبنوك الإسلامية: إشارة لحالة بنك البركة الجزائري. *المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر*، ٣-٤ مايو، جامعة الزرقاء، الأردن .
- قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد. (٢٠١٧). إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك - دراسة تطبيقية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة عين شمس، مصر .
- الكردي، آمنة علي. (٢٠١٧). أثر خصائص الحاكمية المؤسسية على التحفظ المحاسبي: دليل من البنوك التجارية الأردنية. *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية*، ١٧ (٢)، ٥٣٩-٥٥٣ .
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (٢٠١٤). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ١ (١)، ٦١-١ .
- المناصير، علي عبد الكريم محمد. (٢٠١٧). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. *المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر*، ٣-٤ مايو، جامعة الزرقاء، الأردن .
- ناصر، سليمان، وربيعة، ابن زيد. (٢٠١٣). دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية. *المؤتمر الدولي الثامن، آلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، جامعة حسية بن بو علي، الجزائر .
- النجار، جميل حسن. (٢٠١٣). مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة اختبارية. *مجلة جامعة الأزهر بغزة*، ١٥ (١)، ٣١٨-٢٨١ .
- النجار، جميل حسن. (٢٠١٥). الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الإبلاغ المالي رقم ٧ - (IFRSV) دليل من فلسطين. *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية*، ١٧ (٢)، ١٦١-١٧٨ .
- الهنيني، إيمان أحمد، وحيوي، ساري يوسف. (٢٠١٣). مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، ٢١ (٢)، ٢١٣-٢٣٦ .

References

- Abraham, S., & Cox, P. (2007). Analyzing the determinants of narrative risk information in UK FTSE 100 annual reports. *The British Accounting Review*, 39(3), 227-248.
- Adams, R. B., & Ferreira, D. (2007). A theory of friendly boards. *The Journal of Finance*, 62(1), 217-250.
- Ahmed, K., & Henry, D. (2012). Accounting conservatism and voluntary corporate governance mechanisms by Australian firms. *Accounting and Finance*, 52(3), 631-662.
- Allini, A., Rossi, F. M., & Hussainey, K. (2016). The board's role in risk disclosure: An exploratory study of Italian listed state-owned enterprises. *Public Money & Management*, 36(2), 113-120.
- Al-Maghzom, A. (2016). *The determinants and consequences of risk disclosure in Saudi banks* (Doctoral dissertation, University of Gloucestershire).
- Al-Maghzom, A., Hussainey, K., & Aly, D. (2016). Corporate governance and risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia. *Corporate Ownership and Control Journal*, 13(2), 145-166.
- Al-Shammari, B. (2014). Kuwait corporate characteristics and level of risk disclosure: A content analysis approach. *Journal of Contemporary Issues in Business Research*, 3(3), 128-153.
- Barakat, A., & Hussainey, K. (2013). Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks. *International Review of Financial Analysis*, 30(December), 254-273.
- Chang, J. C., & Sun, H. L. (2008, November). The relation between earning informativeness, earnings management and corporate governance in the pre-and post-SOX periods. In *2008 AAA Mid-Atlantic Region Meeting* (pp. 24-26).
- Cole, C. J., & Jones, C. L. (2005). Management discussion and analysis: A review and implications for future research. *Journal of Accounting Literature*, 24, 135-174.
- Dimitropoulos, P., & Asteriou, D. (2010). The effect of board composition on the informativeness and quality of annual earnings: Empirical evidence from Greece. *Research in International Business and Finance*, 24, 190-205.
- Elshandidy, T. M., & Neri, L. (2015). Corporate governance, risk disclosure practices, and market liquidity: Comparative evidence from the UK and Italy. *Corporate Governance: An International Review*, 23(4), 331-356.
- Elshandidy, T., Fraser, I., & Hussainey, K. (2015). What drives mandatory and voluntary risk reporting variations across Germany, UK, and US? *The British Accounting Review*, 47(4), 376-394.
- Elzahar, H., & Hussainey, K. (2012). Determinants of narrative risk disclosures in UK interim reports. *The Journal of Risk Finance*, 13(2), 133-147.
- Feldmann, D. A., & Schwarzkopf, D. L. (2003). The effect of institutional ownership on board and audit committee composition. *Review of Accounting and Finance*, 2(4), 87-96.
- Field, A. (2005). *Discovering statistics using SPSS* (and sex and drugs and rock and roll). SAGE Publications.

- Fooladi, N., & Kolaie, A. (2015). Examining the relationship between disclosure level, corporate social responsibility, and the company's operating performance in Tehran stock exchange by using the economic approach. *Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences*, 5(S1), 3833-3839.
- Grais, W., & Pellegrini, M. (2006). *Corporate governance in institutions offering Islamic financial services: Issues and options* (Policy Research Working Paper No. 4054). World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/8901>
- Grassa, R. (2016). Corporate governance and credit rating in Islamic banks: Does Shariah governance matter? *Journal of Management and Governance*, 19(3), 875–906.
- Guest, P. M. (2009). The impact of board size on firm performance: Evidence from the UK. *European Journal of Finance*, 15(4), 385–404.
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic econometrics*. McGraw-Hill.
- Harris, M., & Raviv, A. (2008). A theory of board control and size. *The Review of Financial Studies*, 21(4), 1797-1832.
- Hassan, M. K. (2009). UAE corporations-specific characteristics and level of risk disclosure. *Managerial Auditing Journal*, 24(7), 668-687.
- Iatridis, G. (2008). Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market. *International Review of Financial Analysis*, 17(2), 219-241.
- Laux, C., & Laux, V. (2009). Board committees, CEO compensation, and earnings management. *The Accounting Review*, 84(3), 869-891.
- Linsley, P. M., & Shrivs, P. J. (2006). Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies. *The British Accounting Review*, 38(4), 387-404.
- Mokhtar, E. S., & Mellett, H. (2013). Competition, corporate governance, ownership structure, and risk reporting. *Managerial Auditing Journal*, 28(9), 838-865.
- Ntim, C. G., Lindop, S., & Thomas, D. A. (2013). Corporate governance and risk reporting in South Africa: A study of corporate risk disclosures in the pre-and post-2007/2008 global financial crisis periods. *International Review of Financial Analysis*, 30, 363-383.
- Omar, B., Al Shaar, E., & Zalloum, N. (2014). The effect of social responsibility accounting disclosure on the financial performance of Jordanian industrial companies. *Dirasat Administrative Sciences*, 41(2), 240-258.
- Rajab, B., & Handley-Schachler, M. (2009). Corporate risk disclosure by UK firms: Trends and determinants. *World Review of Entrepreneurship*, 5(3), 224-243.
- Stergios, L., Panagiotis, D., & Stephen, O. (2013). Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry. *An International Review*, 21(3), 264-286.
- Taylor, G., Tower, G., & Neilson, J. (2010). Corporate communication of financial risk. *Accounting & Finance*, 50(2), 417-446.

-
- Tofan, M., Bercu, A. M., & Cigu, E. (2015). Corporate governance framework in Romanian companies. *Procedia Economics and Finance*, 20, 629-636.
- Zeineb, G. B., & Mensi, S. (2018). Corporate governance, risk, and efficiency: Evidence from GCC Islamic banks. *Managerial Finance*, 44(5), 551-569.
- Zhang, X., Taylor, D., Qu, W., & Oliver, J. (2013). Corporate risk disclosures: Influence of institutional shareholders and audit committee. *Corporate Ownership and Control*, 10(4-3), 341-354.